

إن شركة بيتك كابيتال للإستثمار ("الشركة") هي مؤسسة مالية مسجلة في دولة الكويت ، تخضع لرقابة وإشراف وتنظيم هيئة أسواق المال ("CMA"). تلتزم الشركة بالقوانين واللوائح المحلية لدولة الكويت المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و برامج العقوبات الاقتصادية المحلية و الدولية مراعية أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك ، وبما أن دولة الكويت عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA-FATF) ؛ تلتزم الشركة بتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

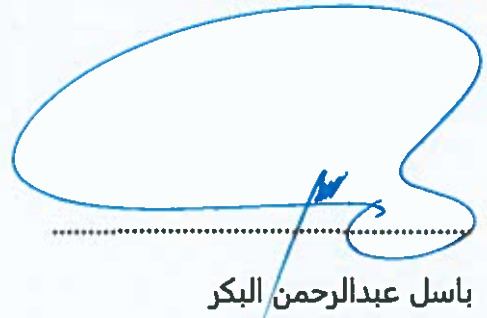
تلتزم شركة بيتك كابيتال للإستثمار بجميع برامج العقوبات المعمول بها محلياً و دولياً منها على سبيل المثال برامج العقوبات لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UN) ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية والإتحاد الأوروبي للعقوبات (EU) و وزارة الخزانة للمملكة المتحدة و أخيراً و ليس آخرأ برامج العقوبات التابعة لوزارة الخارجية الكويتية.

تقوم الشركة بتطبيق النهج القائم على المخاطر عندما يتعلق الأمر ببرنامجها الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و كذلك العقوبات الاقتصادية على النحو الموصى به من قبل مجموعة العمل المالي (FATF).

تحتفظ شركة بيتك كابيتال بسياسات وإجراءات داخلية مكتوبة ومعتمدة من قبل مجلس إدارتها بما يتوافق مع قوانين دولة الكويت المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك قانون هيئة أسواق المال و لائحتها التنفيذية. بالإضافة إلى أن الشركة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن إدارة المطابقة والالتزام وحوكمة الشركات لشركة بيتك كابيتال مسؤولة عن تنفيذ برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يشمل على:

- **سياسات وإجراءات عمل مكتوبة تبين الضوابط الداخلية والمبادئ والإرشادات الخاصة بتدابير العناية الواجبة لتحديد هوية العميل والتحقق منها، بمثل:**
 - جمع المعلومات والتحقق منها عند فتح حساب العميل أو تحديث بياناته لتحديد هويته و تحديد المستفيد الفعلي ("UBO") من خلال استخدام المبادئ اعرف عميلك (KYC) ،
 - الحصول على جميع المستندات الداعمة المطلوبة ،
 - الإحتفاظ بسجلات ومعلومات العميل والمستفيد الفعلي ،
 - فحص أسماء العملاء و المستفيدين الفعليين ما إذا كانت تنتمي لأي من قوائم المراقبة أو العقوبات المحلية والدولية.
 - الإستجابة ومعالجة جميع طلبات الجهات الرقابية في الوقت المناسب.

- تحديد جميع الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ السياسات والإجراءات للإدارة.
- وضع إرشادات واضحة لمراجعة وتحديث والإحتفاظ بالسجلات.
- الإستعانة بأنظمة آلية لتقييم ومراقبة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تأخذ في الاعتبار:
 - مخاطر العملاء ،
 - مخاطر جغرافية أو المخاطر المتعلقة بالبلدان ،
 - مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات وقنوات التسليم.
- استخدام وسائل وطرق مناسبة لمراقبة معاملات العملاء وأنشطتهم للكشف عن أي أنشطة غير اعتيادية أو مشبوهة والقيام بإبلاغ السلطات المختصة عنها.
- وضع برامج تدريب و القيام بالتوعية المستمرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التأكد من تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الداخلية والخارجية على برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



باسل عبدالرحمن البكر

رئيس المطابقة والإلتزام وحوكمة الشركات